

١- المداول : اسخاص القطاع الخاص المشار اليهم في المادة الرابعة من هذا القانون.

٢- المؤسسة : المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

٣- الرعاية السكنية: الرعاية التي نص عليها القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية.

٤- البنية الأساسية: تشمل شبكات الطرق، وانشاء خطوط شبكة المياه العذبة والمياة قليلة الملوحة والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وربطها بالقسائم وجميع المرافق والمنشآت ومد خطوط الهاتف إلى جميع القسائم وكافة المرافق والمنشآت وانشاء محولات الكهرباء ومد خطوط الكهرباء منها إلى مواقع القسائم وكافة المرافق والشبكات وربط الشبكات والخطوط المشار اليها بالشبكات والخطوط الرئيسية وربط الطرق الداخلية بالطرق العامة.

٥ - المرافق العامة: مخافر الشرطة، مراكز الإطفاء العام، المدارس الحكومية بمختلف المراحل بنين وبنات، المساجد ومساكن الأئمة، مراكز رعاية الشباب ، المستوصفات، الجمعيات التعاونية، محطات تعبئة الوقود ومكاتب البريد والهاتف وأى مرافق اخرى يرد النص عليها في دفاقر الشروط.

٦- الدعوة: بيان طبيعية العقد الذي سيجرم مع المداول وشروطه الأساسية، والضمانات المصرفية المطلوب منه تقديمها، والمساحات المرغوب في تعميرها ومواقعها وحدودها، ومعالها وعدد القسائم المطلوب اعدادها ومساحة كل قسيمة واستعداد المداول لتمويل المشروع

(٤٥)

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٥
في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص
في تعمير الأراضي الفضاء
المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢م في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠م باصدار القانون المدني،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م في شأن نظام املاك الدولة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه واصدرناه:

«الفصل الأول»

تعاريف

مادة (١)

في تطبيق احكام هذا القانون، يقصد بالمصطلحات الآتية، المعاني المبينة قرين كل منها:-

بعد ذلك تباعاً للمؤسسة كل ثلاثة أشهر من التاريخ المحدد لتسليم
الدفعة الثانية بذات الشروط والأوضاع السابقة وأن تكون الأراضي التي
يجري تسميمها كافية لتلبية طلبات الرعاية السكنية المدرجة.

مادة (٣)

على سائر الجهات الحكومية المعنية بإزالة العوائق - كل فيما يخصه-
المبادرة إلى إزالة تلك العوائق على وجه السرعة، مع مراعاة المواعيد
المقررة لتسليم تلك الأراضي والمشار إليها في المادة السابقة.

مادة (٤)

مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادة (٣٤) من القانون رقم (٤٧) لسنة
١٩٩٣م المشار إليه، على رئيس مجلس إدارة المؤسسة موافاة مجلس
الامة بتقرير نصف سنوى يتضمن بياناً وافياً عن المساحة الكلية
للأراضى التي تم تسليمها للمؤسسة لأغراض تنفيذ هذا القانون،
ومواقعتها وعدد القسائم السكنية التي سيتم انجازها، والمدة المحددة
للتنفيذ

«الفصل الثالث»

دعوة القطاع الخاص

مادة (٥)

على المؤسسة خلال سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، وفي
المواعيد الأخرى التي تحددها المؤسسة، دعوة الشركات والمؤسسات

تمويلاً ذاتياً من قبله وقبوله صرف مستحقاته بعد طرح القسائم للبيع
وتحصيل أثمانها، على أن يكون الوفاء بتلك المستحققات من حصيله بيع
القسائم وبالنظام الذي تحدده المؤسسة.

٧- العرض : الوثائق المقدمة من المداول المتضمنة قبوله لكل شروط
المؤسسة واستعداده لتنفيذ الأعمال المطلوبة في المواعيد المحددة
ورضائه بالشروط الجزائية، والتعويضات الاتفاقية وسعر تكلفة المتر
شاملاً توريد المواد اللازمة، والتكلفة الفعلية الإجمالية وهامش الربح
المطلوب.

٨- دفاتر الشروط : بيان الأعمال المطروحة والشروط والمواصفات
ومواعيد انجاز كل مرحلة من مراحل العمل وميعاد التسليم النهائي .

«الفصل الثاني»

توفير الأراضي

مادة (٢)

على بلدية الكويت تجهيز وتنظيم الأراضي المخصصة لأغراض السكن
الخاص وذلك حسب المخطط الهيكلي، وتسليمها للمؤسسة خالية من
العوائق، خلال مدة لا تتجاوز سنته أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون،
على أن تكون المساحة التي يتم تسليمها كدفعة أولى كافية لإنشاء (٣٠)
الف وحدة سكنية بمراعاة ما تنص عليه المادة (٧) من هذا القانون ، وأن
يتم تسليم المؤسسة دفعة ثانية تكفي لإقامة عشرة آلاف وحدة سكنية
أخرى وذلك في خلال السنة أشهر اللاحقة، وأن يستمر تسليم الأراضي

مادة (٨)

يكون تحديد ثمن بيع القسيمة على أساس ثمن رمزي يحدده مجلس إدارة المؤسسة مضافاً إليه ما يخص القسيمة من إجمالي التكلفة الفعلية لإعدادها ، وحصتها في نفقات إنشاء البنية الأساسية .
ويكون ثمن بيع القسيمة مستحق الأداء بالكامل فور تمام إجراءات البيع .

« الفصل السادس »

بيع القسائم

مادة (٩)

تعلن المؤسسة مستحقي الرعاية السكنية دون غيرهم عن بيع القسائم بعد إنجاز البنية الأساسية.

مادة (١٠)

يعتبر شراء قسيمة استيفاء للحق في الرعاية السكنية، وذلك دون اخلاخ بحق المشتري في الحصول على القرض العقاري اللازم للبناء.

مادة (١١)

يكون الإعلان عن البيع ، وبياناته ووسيلته، وكيفيه ابداء الرغبة في الشراء وفقاً للقواعد والنظم التي تضعها المؤسسة في هذا الشأن.

المحلية والعالمية لتقديم عروضها لتعمير الأراضى المشار إليها في المادة (٢) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإعلان عن الدعوة.
وتنشر الدعوة في وقت واحد في صحيفتين يوميتين على الأقل . كما تذاع في وسائل الأعلام المسموعة والمرئية.
ويكون اعداد دفاتر الشروط طبقاً لما تقرره المؤسسة في هذا الشأن.

الفصل الرابع

الترسية والبت في العروض

مادة (٦)

تكون دراسة العروض المقدمة من المقاولين واختيار افضلها، والبت فيها، والتعاقد ، والإشراف على التنفيذ ، وفقاً للقواعد والضوابط المعمول بها لدى المؤسسة.

« الفصل الخامس »

ثمن ومواصفات القسائم

مادة (٧)

يجب ألا تقل مساحة القسيمة عن ٤٠٠ متر مربع، ولا يجوز أن تتفاوت مساحات القسائم إلا بالقدر الذى تقتضيه الضرورة الفنية للتقسيم.

مادة (١٦)

يصدر مجلس إدارة المؤسسة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

مادة (١٧)

تسرى أحكام القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا القانون، وبما لا يتعارض مع أحكامه.

مادة (١٨)

على الوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في : ١٠ صفر ١٤١٦هـ

الموافق : ٨ يوليو ١٩٩٥م

مادة (١٢)

تتولي المؤسسة التخصيص ، والتوزيع حسب اسبقية تسجيل الطلبات بالمؤسسة ووفقاً لنظام الرعاية السكنية المنصوص عليه في القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

«الفصل السابع»
أحكام عامة

مادة (١٣)

دون اخلال بأحكام هذا القانون، تسرى على القسائم السكنية سائر الأحكام الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣م المشار إليه.

مادة (١٤)

تكون نفقات انشاء المرافق العامة على عاتق الدولة.
وكل ما يتم تشييده من مرافق ومنشآت وخدمات عامة وفقاً لأحكام هذا القانون يكون ملكاً لها.

مادة (١٥)

تضع المؤسسة الشروط الجزائية اللازمة في العقود التي تحررها مع المقاولين وفقاً للأوضاع المقررة لديها.